الأمم المتحدة

E/CN.18/2002/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 December 2001
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الثانية

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٣ (ب) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: التقدم المحرز في التنفيذ

مكافحة إزالة الغابات وتدهورها

تقرير الأمين العام

موجز

يلخص هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن مكافحة إزالة الغابات وتدهورها. وترد فيه إشارات إلى التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة وتقارير حلقات العمل المعقودة بين الدورات، في جملة مصادر أخرى. وتشير هذه المصادر إلى أنه جرى إحراز تقدم ذي شأن في تنفيذ مقترحات العمل. كما أُحرز تقدم كبير في وضع سياسات وطنية متصلة بالغابات، وكثيرا ما كان يجري ذلك بمشاركة من تشكيلة

* E/CN.8/2002/1.

200202 150202 01-72310 (A)
0172310

متزايدة من أصحاب الشأن. وكانت هذه التطورات تحدث، في أغلب الأحيان لا كلها، في إطار برنامج وطني للغابات. وأُحرز تقدم كبير أيضا في وضع معايير ومؤشرات لإدارة الغابات بشكل مستدام. ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال المساحة الكلية للغابات تتقلص في معظم مناطق العالم. وعلى الرغم من إنشاء مزارع حرجية على مساحات كبيرة، فإنه لا يوجد دليل يذكر على أن إزالة الغابات وتدهور الغابات الطبيعية قد تقلصا نتيجة لذلك.

ورغم إحراز تقدم في تحليل الأسباب الأساسية لإزالة الغابات، لا يبدو أن نتائج هذا التحليل قد أسهمت بدرجة كبيرة فيما جرى من وضع السياسات. ولهذا فإن هناك حاجة إلى إدراج نتائج البحوث في السياسات الوطنية، إذا كنا نريد مكافحة الغابات بنجاح. وفضلا عن ذلك، لم تستطع بلدان كثيرة تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعتها. وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا الوضع، وهي الأسباب التي ساقتها كل التقارير القطرية تقريبا، في نقص الأموال والموظفين المؤهلين والمدربين بصورة جيدة. ويحدد التقرير أيضا ثلاث قضايا رئيسية ناشئة، وهي إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، وحرائق الغابات، والإعانات ذات الآثار السلبية. ويُقترح أن يركز منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في أعماله المقبلة على وضع إجراءات محددة لمعالجة هذه العوامل المسببة لإزالة الغابات وتدهورها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٤
ثانيا – معلومات أساسية	٣	٥
ثالثا – تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٤-٣٣	٨
ألف – التقدم المحرز في التنفيذ	٤-٢٢	٨
باء – وسائل التنفيذ	٢٣-٣٣	١٧
رابعا – الاستنتاجات	٣٤-٤٠	٢٢
خامسا – مقترحات مطروحة لينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثانية	٤١	٢٤
المرفق – ملخص للتقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات		٢٦

أولا – مقدمة

١ – سلم الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (المشار إليهما فيما يلي بـ ''الفريق/المنتدى الحكومي الدولي'') بأن إزالة الغابات وتدهورها مشكلة خطيرة في كثير من البلدان. وهي ظاهرة ذات أسباب معقدة. وهناك تفاعل بين الكثير من العوامل المسببة لإزالة الغابات وتدهورها كما يوجد تعاضد بين بعض هذه العوامل. ويقع كثير منها خارج قطاع الغابات، بينما تتصل عوامل أخرى بالقطاع ذاته. ويتسم معظمها بطابع اجتماعي اقتصادي. وقد أظهرت الخبرة التي تراكمت على مدى العقود الأخيرة الحاجة إلى التصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها لا لأعراضهما، وكشفت عن مواطن الضعف الرئيسية في كثير من السياسات والاستراتيجيات المنتهجة حاليا لمساندة وتطوير الأدوار المتعددة، الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية، التي تؤديها الغابات. ولإزالة الغابات وتدهورها عواقبُ بيئية وطنية وعابرة للحدود وإقليمية وعالمية. وقد أدى عدم فهم الأسباب الأساسية في كثير من الحالات إلى انتهاج سياسات غير مناسبة في التصدي للمسألة.

٢ – وفي أول اجتماع لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، قرر المنتدى، في مقرره ٢/١ (انظر E/2001/42 (Part II))، أن يكون برنامج عمله المتعدد السنوات تجسيدا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مع تعيين أنشطة محددة المعالم للسنوات الخمس المقبلة، تركز بصفة خاصة على تنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي. والغرض من هذا التقرير هو دعم الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج العمل المتعدد السنوات حتى يتم استعراض التقدم والنظر في الإجراءات المقبلة المقرر إجراؤهما تمهيدا لانعقاد الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويصف التقرير التقدم الذي أُحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق/ المنتدى الحكومي الدولي بشأن موضوع مكافحة إزالة الغابات وتدهورها. وقد صودفت في إعداد التقرير صعوبتان رئيسيتان هما قصر الوقت بين الدورتين الأولى والثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وعدم وجود نظام للرصد وتقديم التقارير داخل المنتدى. وقام بإعداد التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الوكالة المسؤولة عن هذا العنصر البرنامجي داخل الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. وجرى أثناء إعداده الحصول على إسهامات وتعليقات من الوكالات الأخرى الأعضاء في الشراكة التعاونية ومن أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – لأغراض هذا التقرير، جرى تلخيص مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي والمتصلة بمكافحة إزالة الغابات وتدهورها، وهو أحد العناصر التي سيتناولها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بالجمع بين المقترحات المتصل بعضها ببعض. وقد أُعد ملخص مقترحات العمل هذا استنادا إلى دليل الممارسين لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، الصادر عن مبادرة البلدان الستة (ألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهندوراس) دعما للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وإلى الملخص الذي وضعته أستراليا لمقترحات العمل الصادرة عن الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. وبالنظر إلى أن الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ستناقش عددا من المقترحات التي تتصل على وجه التحديد بالشعوب الأصلية والمعرفة التقليدية المتصلة بالغابات، فإن تلك المقترحات لم تُدرج في هذا الملخص. ولا تحل المقترحات التي جرى تلخيصها أدناه محل النص المتفاوَض عليه الصادر عن الفريق الحكومي الدولي والمنتدى الحكومي الدولي.

تنفيذ المقررات المتصلة بالغابات على الصعيد الوطني

	مقترح العمل	المرجع	
		الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
أولا –	دراسة وتحليل الأسباب التاريخية والأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك آثار التلوث العابر للحدود والفقر وجمع أخشاب الوقود والعمليات التي تجري خارج قطاع الغابات، من أجل توفير معلومات واقعية تمكّن من تحسين فهم الجمهور وصنع القرارات المتعلقة بالغابات. ووضع إطار التشخيص (انظر E/CN.17/1997/12، الفقرتين ٢٥ و ٢٦) واختبار جدواه بوصفه أداة تحليلية في تقييم خيارات استخدام الغابات، ثم تطبيقها على نطاق أوسع.	٢٧ (أ) – (ج) ٣٠ (أ) و ٣١ (أ) و (ب)	٦٤ (أ) و (ب)
ثانيا –	توفير معلومات عن الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها وعن الأدوار المتعددة التي تؤديها الغابات على كل من النطاق الوطني والإقليمي والدولي، وإذكاء الوعي في المجتمع ككل بأهمية المسائل المتعلقة بإزالة الغابات وتدهورها.	٢٨ (ج) و٣٠ (أ) و٣١ (ج)	٦٤ (هـ)
ثالثا –	تعزيز دور المزارع الحرجية بوصفها عنصرا هاما لإدارة الغابات بشكل مستدام وآليةً للحد من إزالة الغابات وتدهور الغابات الطبيعية.	٢٨ (ب)	٦٤ (ز)

	مقترح العمل	المرجع: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المرجع: المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
رابعا –	تقييم الاتجاهات الطويلة الأجل للعرض والطلب المتعلقين بالأخشاب، وتشجيع استدامة العرض وتعزيز المؤسسات العاملة في مجال إدارة الغابات والمزارع الحرجية.	٢٨ (أ)	
خامسا –	وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأدوات وآليات اقتصادية وطنية متكاملة لدعم إدارة الغابات بشكل مستدام والتصدي لإزالة الغابات وتدهورها بأسلوب يقوم على المشاركة.	٢٩ (أ) و(ب)	١١٥ (ج) و (ز)
سادسا –	تحسين التعاون والتنسيق والشراكات دعما لإدارة الغابات بشكل مستدام في إطار برنامج وطني للغابات، عن طريق إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومنهم السكان الأصليون ومالكو الغابات والمرأة والمجتمعات المحلية، في صنع القرارات المتعلقة بالغابات، واستخدام الخبرة الفنية المناسبة الموجودة لدى المنظمات الدولية.	١٧ (ب)و (و) و(ح) و (ط) و٤٠ (هـ) و (ز) و (ن) و ٧٧ (ج) و (و)	١٩ (ب) و ٦٤ (ب) و ٦٦ و١٤٠ (أ)
سابعا –	رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج وطني للغابات وتقييم هذا التقدم والإبلاغ عنه، بما في ذلك استخدام معايير ومؤشرات لتقييم الاتجاهات السائدة في أحوال الغابات والتقدم المحرز في سبيل إدارة الغابات بشكل مستدام.	١٧ (أ) و (د) و ٧١ (ب)	١٧ (د) و١٩ (أ)
ثامنا –	إشراك جميع الأطراف المعنية في توسيع نطاق بحوث الغابات وفي التخطيط لهذه البحوث وتنفيذها ورصدها وتقييمها، مع التركيز على البحوث الميدانية المضطلع بها دعما لتنفيذ البرامج الوطنية للغابات.	١٧ (هـ) و ٩٤ (د)	٩٦ (د)
تاسعا –	الأخذ بحوافز إيجابية للمساعدة في مكافحة إزالة الغابات وتدهورها.	–	٦٤ (ح)
عاشرا –	وضع سياسات تستهدف ضمان حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تقاسم فوائد الغابات بصورة عادلة ومنصفة؛ ووضع آليات لتحسين إمكانية الانتفاع بالأراضي واستخدام موارد الغابات بشكل مستدام.	٢٩ (ج)	٦٤ (ج) و (د)

(أ) تشير الأرقام الواردة هنا إلى أرقام الفقرات في التقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/1997/12).

(ب) تشير الأرقام الواردة هنا إلى أرقام الفقرات في التقرير النهائي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/2000/14).

التعاون الدولي في المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

	مقترح العمل	المرجع: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المرجع: المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
حادي عشر –	مواصلة تنفيذ التدابير المختلفة التي ترمي إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تعانيها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر فقرا والبلدان المثقلة بالديون، بما في ذلك استكشاف الفرص لاستحداث آليات مبتكرة، مثل ما يتصل بالغابات من آليات تحويل الديون إلى تمويل الاستثمارات المخصصة لحماية الطبيعة، وغير ذلك من برامج تخفيض الديون ذات المنحى البيئي.	٦٧ (ز)	
ثاني عشر –	دعم وتشجيع إشراك المجتمع المحلي في إدارة الغابات بشكل مستدام من خلال التوجيه التقني وبناء القدرات ونشر المعلومات وتوفير الحوافز الاقتصادية والأُطر القانونية؛ ومن خلال تيسير إمكانية وصول المنتجات والخدمات الحرجية إلى الأسواق المحلية والخارجية.	٧٠ (ج) و ٧٧ (و)	٦٤ (و) و (ط)

(أ) تشير الأرقام الواردة هنا إلى أرقام الفقرات في التقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/1997/12).

(ب) تشير الأرقام الواردة هنا إلى أرقام الفقرات في التقرير النهائي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/2000/14).

المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف

	مقترح العمل	المرجع: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المرجع: المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
ثالث عشر –	تحليل آثار الديون الخارجية على إزالة الغابات وتدهورها، واستكشاف نُهُج ومخططات مالية مبتكرة لمساعدة البلدان على تعزيز إدارة الغابات بشكل مستدام.		٦٤ (ي)
رابع عشر –	دراسة العلاقة بين المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي وإزالة الغابات وتدهورها.		٦٧

(أ) تشير الأرقام الواردة هنا إلى أرقام الفقرات في التقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/1997/12).

(ب) تشير الأرقام الواردة هنا إلى أرقام الفقرات في التقرير النهائي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/2000/14).

ثالثا – تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

ألف – التقدم المحرز في التنفيذ

٤ – تضطلع البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة حاليا بأنشطة عديدة إما على سبيل الاستجابة المباشرة للمقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي أو دعما لهذه المقترحات. ويحاول هذا التقرير تقديم استعراض عام لهذه الأنشطة، تبعا لمقترحات العمل المحددة. ولا يوجد في الوقت الراهن نظام رسمي للرصد والإبلاغ داخل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ولهذا فإن النتائج التي خلص إليها هذا التقرير ينبغي اعتبارها مؤقتة وغير كاملة. ولتقييم الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ، تم الرجوع إلى المصادر التالية:

(أ) التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة؛

(ب) تقارير حلقات العمل ذات الصلة المعقودة بين الدورات والوثائق المرتبطة بها (ومن ذلك مثلا مبادرة البلدان الستة، ومبادرة البلدان الثمانية)؛

(ج) الردود على الاستبيان غير الرسمي الذي جرى تعميمه على أكثر من ١٠٠ نقطة اتصال وطنية؛ وقد وردت ٩ ردود وجرى تحليلها؛

(د) دُعي أيضا أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وعدد من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، إلى تقديم تقارير عن الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها؛

(هـ) الدراسات الاستقصائية لتنفيذ المقترحات، مثل الدراسة المعنونة Keeping the Promise?، (هل نحن حافظون للوعد)[١] وهي استعراض قامت به منظمات غير حكومية ومنظمات للسكان الأصليين في بلدان مختارة؛

(و) ''تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠٠٠'' ودراسة حالة غابات العالم لعام ٢٠٠١، الصادرين عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

٥ – وكان الغرض من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة أن تبلغ على وجه التحديد عن تنفيذ جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتتفاوت المعلومات المتصلة بالغابات

الواردة في تلك التقارير تفاوتا كبيرا في التفاصيل. كما أن كثيرا منها لم يجر تحديثه منذ عدة سنوات، وبالتالي فهي ذات فائدة محدودة في تقييم التنفيذ الوطني للمقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي. وجرى الرجوع إلى النبذات القطرية في حالة ٨٦ بلدا. ولم يشر إلا ٣٧ في المائة من هذه البلدان صراحة إلى المقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي. إلا أن ٥١ في المائة من البلدان قد أفادت بأنه جرى مؤخرا تنقيح السياسات المتعلقة بالغابات، وكان يجري ذلك في أغلب الأحيان على ضوء المقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي.

٦ - وأُوردت إشارة على وجه الخصوص إلى تقرير حلقة العمل العالمية المعنية بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها ، التي انعقدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (E/CN.17/IFF/1999/18، المرفق)، والتي استهدفت صراحةً دعم تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. وقد سبق انعقاد حلقة العمل هذه حلقة عمل لمنظمات السكان الأصليين وسبع حلقات عمل إقليمية عقدت في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٨ و كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وشيلي، وغانا، وفيجي، وكندا. وجرى تنظيم حلقات العمل هذه في إطار المبادرة المشتركة المتعلقة بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها. ويرد في المرفق ملخص للإجراءات المتخذة نحو تنفيذ المقترحات.

(أ) الخبرات القطرية والدروس المستفادة

٧ - أبرزت المبادرة المشتركة المتعلقة بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها فائدة تبادل المعلومات المتعلقة بتجارب البلدان، وذلك عن طريق عرض مواجيز لدراسات الحالة الإفرادية من خلال سلسلة من حلقات العمل. وقد اتسمت حلقات العمل بزيادة عدد المشاركين فيها، حيث ضمت طائفة عريضة من أصحاب الشأن، وكانت مفيدة دون شك في تبادل المعلومات، وتحديد الأسباب الأساسية المشتركة بين بلدان مختلفة. إلا أن عدم عرض نتائج دراسات الحالة الإفرادية المختلفة ضمن إطار يتسم بالتساوق قد أعاق المقارنة. ورغم الإشارة إلى الإطار التشخيصي المذكور صراحة في مقترح العمل ذي الصلة المقدم من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، لم توفر دراسات الحالة الإفرادية دليلا يُذكر على تطبيق الإطار، ووفرت أساسا غير كاف لتقييم جدوى هذا النهج. ونتيجة لذلك، يصعب التعميم انطلاقا من المعلومات المقدمة؛ كما أن من غير الواضح مدى كون دراسات الحالة تمثل الواقع تمثيلا صحيحا.

٨ - وتُبرز هذه التجارب، هي والمبادرات المتعلقة بصقل المنهجيات وغيرها من المبادرات البحثية، مثل تلك التي قام بها مركز البحوث الحرجية الدولية، صعوبة تحليل الأسباب الأساسية لإزالة الغابات: فالمسألة معقدة وليس من السهل تطويعها للتحليل. ولهذا فإن هناك حاجة إلى مواصلة صقل أدوات التشخيص من أجل تقييم هذه العمليات. ويلزم على وجه الخصوص بناء القدرات داخل البلدان للتمكين من إجراء هذه التحليلات على الصعيد الوطني.

٩ - وتسلم البلدان على نطاق واسع بأهمية إدراك الأسباب المباشرة وغير المباشرة لفقدان الغابات، وبأن من المفهوم أن تلك الأسباب ذات طابع سياسي في معظم الحالات. ولهذا فإن النجاح في تنفيذ مقترحات العمل على الصعيد القطري يتوقف إلى حد بعيد على توافر الإرادة السياسية لدى الحكومات والمجتمع المدني. وقد أُحرز تقدم كبير، دون شك، في تنفيذ بعض مقترحات العمل. فعلى سبيل المثال، وضعت معظم البلدان في السنوات الأخيرة سياسات وطنية متصلة بالغابات، وكثيرا ما كان يجري ذلك عن طريق زيادة الحوار مع مختلف الأطراف صاحبة المصلحة. كما بُذلت جهود كبيرة في سبيل وضع معايير ومؤشرات لإدارة الغابات بشكل مستدام، وهي الجهود التي أسفرت عن بدء تسع عمليات رئيسية تضم - مجتمعةً - أكثر من ١٤٠ بلدا. إلا أن التحليلات تظهر أن إزالة الغابات مستمرة في معظم مناطق العالم (انظر الجدول ١)، وهو ما يدل على أن السياسات الحرجية ما برحت لا تتصدى على الوجه الملائم للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها. وقد يُعزى ذلك جزئيا إلى عدم التوافق الكافي بين سياسات القطاعات المختلفة، وعدم التكامل بين البحوث المتعلقة بالأسباب الأساسية وبين وضع السياسات، وهي مسألة لها أهميتها لفرقة العمل التي أنشأها مؤخرا الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية.

الجدول ١

تغير الغطاء الحرجي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

	المساحة الكلية للغابات		تغير الغطاء الحرجي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)	معدل التغير السنوي (نسبة مئوية)
أفريقيا	٧٠٢ ٥٠٢	٦٤٩ ٨٦٦	-٥ ٢٦٢	-٠,٧٨
آسيا	٥٥١ ٤٤٨	٥٤٧ ٧٩٣	-٣٦٤	-٠,٠٧
أوقيانوسيا	٢٠١ ٢٧١	١٩٧ ٦٢٣	-٣٦٥	-٠,١٨

	المساحة الكلية للغابات		تغير الغطاء الحرجي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	التغير السنوي (بآلاف الهكتارات)	معدل التغير السنوي (نسبة مئوية)
أوروبا	١ ٠٣٠ ٤٧٥	١ ٠٣٩ ٢٥١	٨٨١	٠,٠٨
أمريكا الشمالية والوسطى	٥٥٥ ٠٠٢	٥٤٩ ٣٠٤	٥٧٠-	٠,١٠-
أمريكا الجنوبية	٩٢٢ ٧٣١	٨٨٥ ٦١٨	٣ ٧١١-	٠,٤١-
العالم	٣ ٩٦٣ ٤٢٩	٣ ٨٦٩ ٤٥٥	٩ ٣٩١-	٠,٢٢-

المصدر: ''تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠٠٠''، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة.

١٠ - ويتصل أحد المقترحات الرئيسية المتعلقة بالتصدي لإزالة الغابات وتدهورها بتعزيز دور المزارع الحرجية في إدارة الغابات بشكل مستدام. وقد سُجلت زيادات كبيرة في مساحة المزارع الحرجية في كثير من البلدان. إلا أن نصف هذه المزارع تقريبا قد أنشئ بطريق التحويل من الغابات الطبيعية (الجدول ٢)، وهو ما يدل على أن إنشاء المزارع الحرجية يمكن اعتباره في بعض الحالات سببا لإزالة الغابات، بدلا من أن يكون آلية للحد من إزالتها.

الجدول ٢

التغير السنوي في مساحة المزارع الحرجية، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (بملايين الهكتارات في السنة)

الميدان	المساحات المكتسبة		التغير الصافي
	عن طريق التحويل من غابات طبيعية	عن طريق غرس الغابات	
المناطق المدارية	١,٠+	٠,٩+	١,٩+
المناطق غير المدارية	٠,٥+	٠,٧+	١,٢+
العالم	١,٥+	١,٦+	٣,١+

المصدر: الفاو.

١١ - والقيود التي أفادت البلدان بأنها تعترض سبيل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي يتمثل أهمها، إجمالا، فيما يلي:

(أ) غياب القدرة المؤسسية والخبرة الفنية؛

(ب) نقص التمويل، الذي يعزى جزئيا إلى تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية ، وإلى الديون الدولية والأزمات الاقتصادية؛

(ج) ضعف الالتزام السياسي نحو قطاع الغابات.

١٢ - وحددت البلدان قيودا أخرى في سبيل التنفيذ منها عدم كفاية:

(أ) مشاركة الجمهور وأصحاب المصلحة، الناجم جزئيا عن غياب الوعي العام؛

(ب) المعلومات، الراجع إلى ضعف القدرات في مجال البحوث وإدارة المعلومات؛

(ج) التنسيق المؤسسي، وبخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى النظر في المسائل المتعلقة بالغابات في سياق يتسم بتعدد القطاعات؛

(د) إدارة الانتقال من الملكية العامة للغابات إلى زيادة ملكية القطاع الخاص، ونقل المسؤوليات عن طريق الأخذ باللامركزية والخصخصة؛

(هـ) الهياكل الأساسية؛

(و) التوافق بين مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي والمجالات ذات الأولوية لدى الحكومات، مثل القضاء على الفقر؛

(ز) مشاركة بعض أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والسكان الأصليون وسكان الغابات؛

(ح) التنسيق بين أنشطة المانحين؛

(ط) الحوافز المقدمة إلى سكان الأرياف لحفظ وإدارة مواردهم الحرجية المحلية، أو وجود عوامل مثبطة كثيرة؛

(ي) دعم الحكومات لمنح المنظمات المحلية، التي تعهد إليها بالمسؤولية، السلطة الفعلية الكافية والدعم لكي تتمكن من ممارسة حقوقها وإدارة غاباتها بصورة فعالة.

(ب) المسائل الناشئة المتصلة بالتنفيذ القطري للمقترحات

١٣ - أبرزت المبادرة المشتركة المتعلقة بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها الأسباب الأساسية التي تحظى بأهمية خاصة، ومنها عدم إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد، وعدم المساواة في الشروط التي يسير عليها النظام التجاري الدولي حاليا، وبخس قيمة معظم الخدمات الحرجية، وقطع الأشجار بصورة غير مشروعة، وعدم ملاءمة السياسات الحكومية، مثل بناء الطرق والإعانات. وتتضمن الاتجاهات العالمية المؤثرة على

تنفيذ المقترحات تناقص النُهُج التقليدية المتبعة على نطاق القطاع؛ وزيادة الاعتماد على الأدوات القائمة على حركة الأسواق؛ وزيادة الأدوار التي تؤديها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ والتركيز على الأخذ باللامركزية والمشاركة؛ وإصلاحات الاقتصاد الكلي والعولمة.

١٤ - وتشير البحوث التي أجراها مركز البحوث الحرجية الدولية بشأن الأسباب الأساسية إلى ما يلي:

(أ) من المرجح أن تؤدي التكنولوجيات القائمة على كثافة رأس المال والمستحدثة لتناسب ظروف المناطق الزراعية البكر، والإنتاج لأغراض التصدير، إلى تحويل المزيد من أراضي الغابات إلى أغراض أخرى؛

(ب) يمكن أن تؤثر العوامل التجارية وتغيرات الاقتصاد الكلي على إزالة الغابات وتدهورها تأثيرا أكبر بكثير من التأثير الناجم عن تغير الممارسات الزراعية؛

(ج) يمكن أن يحقق الأخذ باللامركزية الجاري حاليا في كثير من البلدان المدارية منافع لكثير من فقراء الأرياف في المناطق ذات الغطاء الحرجي الكثيف، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول إلى الموارد الحرجية، ولكن من الممكن أن يؤدي ضعف القدرة التقنية المحلية، وقلة الدعم الوطني، والمشاكل التنظيمية التي تعانيها شركات قطع الأشجار الصغيرة، إلى تقويض احتمالات إدارة الغابات بشكل مستدام.

١٥ - ويشكل إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات إحدى المسائل الرئيسية التي نشأت مؤخرا، وذلك انطلاقا من التسليم بأن جمع المنتجات الحرجية بصورة غير مشروعة، والاتجار غير المشروع، ونهب الأحياء البرية، والفساد، من الأخطار الرئيسية المهددة للغابات في العالم أجمع. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، أعطت مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية إشارة البدء لبرنامج عمل بشأن الغابات يُعير أولوية عالية لحل مشكلة قطع الأشجار غير المشروع. وكان المؤتمر الوزاري المعني بإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وبالإدارة الحرجية لشرق آسيا، الذي عقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يستهدف تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات. وتمخض الاجتماع عن إعلان وزاري التزمت البلدان المشاركة فيه بتكثيف الجهود الوطنية، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي للتصدي لانتهاكات القوانين المتعلقة بالغابات وللجرائم الحرجية، وبإنشاء فرقة عمل إقليمية معنية بإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والإدارة الحرجية للنهوض بأهداف الإعلان. كما دعا الإعلان إلى أن ينظر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مسألة الجرائم الحرجية بقدر أكبر.

١٦ - وكانت مسألة حرائق الغابات إحدى المسائل الناشئة الأخرى التي أبرزها عدد كبير من البلدان، وبخاصة في أعقاب الحرائق الهائلة التي شبت في عام ١٩٩٨، وتهديدها للبيئة العالمية والاستقرار الإقليمي. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تحليل الأسباب الأساسية للحريق، بالاستناد إلى الأنشطة البحثية التي تقوم بها منظمات من قبيل مركز البحوث الحرجية الدولية. ويلزم تحويل نتائج هذه البحوث إلى سياسة، كما يلزم تعزيز قدرة البلدان على التنبؤ بالاحتياجات المتعلقة بالحرائق والتعامل معها. وقد توفر مبادرات مثل ''مشروع مكافحة النيران''، وهو برنامج عالمي يتصدى للأسباب الأساسية لحرائق الغابات، نموذجا مناسبا لاتخاذ مزيد من الإجراءات. والمشروع هو عبارة عن جهد تعاوني بين الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للأحياء البرية ومركز البحوث الحرجية الدولية والمركز العالمي لرصد الحرائق والفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يحدد أصحاب المصلحة وطرق استخدامهم للنيران والممارسات التي اعتادوا عليها في هذا الصدد، والسبل التي يمكنهم بها العمل على تحسين سياسات إدارة النيران. كما يمكن أن تؤدي دوائر المعلومات التي من قبيل المركز العالمي لرصد الحرائق دورا مهما في تحديد أخطار النيران والتصدي لها.

١٧ وتتصل مسألة ناشئة ثالثة بما يطلق عليه ''الإعانات ذات الآثار السلبية''، التي يُسلَّم على نطاق واسع بأنها من الأسباب الأساسية لإزالة الغابات. فهناك بعض البلدان التي تقوم بتقويض حماية الغابات بمنحها إعانات تعجل من فقدان الغابات أو تدهورها، بما في ذلك دعم تشييد الطرق والهياكل الأساسية الأخرى التي تعود بالنفع على شركات قطع الأشجار، وتوفير المنح والقروض للشركات العاملة في مجال قطع الأشجار.

(ج) تشجيع المشاركة العامة

١٨ - يبدو إجمالا أنه لم يُحرز إلا تقدم محدود في تشجيع المشاركة العامة في الإجراءات الداعمة مباشرةً لمقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي. وقد اضطلع عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات السكان الأصليين بدور رئيسي في إذكاء الوعي بقضايا إزالة الغابات في أوساط الجمهور العام، بسبل منها، مثلا، تنظيم حملات للتوعية. كما أصبحت إزالة الغابات من المجالات التي تركز عليها وسائل الإعلام الوطنية والدولية بصورة متزايدة. وشهدت الآونة الأخيرة اتجاها دوليا مؤكدا نحو زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في وضع السياسات الحرجية الوطنية، وهي مشاركة انطوت في كثير من البلدان على عمليات استطلاع جماهيرية، منها اجتماعات عامة وتوفير منتديات للتناقش. وأفادت بعض البلدان عن اتخاذ إجراءات محددة لتشجيع مشاركة الجمهور ككل

في أنشطة إعادة التحريج، بسبل منها على سبيل المثال تكوين ألوية طوعية ومجموعات شبابية، ومن خلال حملات إعادة غرس الأشجار.

١٩ - وهناك تسليم على نطاق واسع في كثير من البلدان بضرورة تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة الغابات بشكل مستدام، وفقا للمبادئ التوجيهية لوضع البرامج الوطنية للغابات التي وافق عليها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. ويمكن للاتجاهات العالمية نحو الأخذ باللامركزية أن تهيئ فرصا لتحقيق ذلك، وبخاصة إذا ما أمكن تقوية الجسور بين المستويين الوطني ودون الوطني لوضع السياسات وتنفيذها. وأفادت بعض البلدان أيضا بحدوث تقدم كبير في تعزيز المشاركة الجماهيرية في الإجراءات الرامية إلى الحد من الضغوط على الغابات، مثل مخططات إعادة تدوير المنتجات الخشبية وترويج المنتجات الخشبية المعتمدة. ويتم ذلك بالاستناد إلى إذكاء الوعي الجماهيري عن طريق الحملات الإعلامية، مثل إدماج المسائل المتعلقة بالغابات في مقررات المدارس الثانوية. إلا أن بعض البلدان قد أبلغت عن وجود درجة كبيرة من اللامبالاة لدى الجمهور نحو أخلاقيات وممارسات حفظ البيئة، وأشارت إلى أن المسائل المتعلقة بإزالة الغابات تحتل لدى الجمهور العام في كثير من البلدان المدارية موقعا متدنيا في سلم الأولويات، بالمقارنة بالنضال اليومي من أجل كسب لقمة العيش.

(د) تهيئة البيئة المواتية

٢٠ - طرأ تحسن كبير في كثير من البلدان فيما يتعلق بالإطار القانوني لإدارة الغابات بشكل مستدام والسياسات المتعلقة بالغابات. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية على الصعيد الوطني في انخفاض مستوى الالتزام والأولوية المُعارَين لقطاع الغابات، وهو انخفاض ناجم في أغلب الأحيان عن عدم إظهار الإسهام الذي يؤديه ذلك القطاع في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ولهذا فإن فرص التمويل كثيرا ما تضيع بسبب عدم ربط الغابات بالشواغل ذات الأولوية مثل الحد من الفقر والتنمية المستدامة. كما أن استمرار انخفاض أسعار السلع الغذائية الأساسية على الصعيد الدولي يمنع قطاع الغابات من توفير فوائض كافية للاستثمار في إدارة الغابات بشكل مستدام. فأسواق المنتجات الحرجية تميل إلى تفضيل المنتجات المنخفضة السعر، الآتية غالبا من الحصاد غير الرشيد. ولهذا فإن تشجيع التجارة المجزية والأسعار المنصفة سيؤدي دورا يرجح أن يكون ذا أهمية في جعل إدارة الغابات بشكل مستدام أمرا ممكنا.

٢١ - ومن العوامل المهمة الأخرى المقيدة للاستثمار عدم ضمان حيازة الأراضي، وقصور السياسات والأسواق، وارتفاع مستويات المخاطر الفعلية والمتصورة بسبب عوامل لا قِبَل

للقطاع بها، وعدم وجود خيارات ائتمانية مناسبة، وضعف البيئات التنظيمية وعدم استقرارها اللذان يشجعان، ولا يثبطان، ممارسات قطع الأشجار غير الرشيدة أو غير المشروعة. كما أن العوامل المؤدية إلى رفع التكاليف التشغيلية أو تقليل العائدات (مثل الإفراط في فرض القواعد التنظيمية وعدم نمو الأسواق، وما إلى ذلك) تثبط استثمارات القطاع الخاص في إدارة الغابات بشكل مستدام. من شأن جعل إدارة الغابات بشكل مستدام أكثر إدرارا للأرباح وأقل انطواء على مخاطر من خلال الأخذ بالسياسات المناسبة أن يزيد من احتمالات توافر إمكانيات التمويل الذاتي داخل القطاع وأن يتيح تعبئة استثمارات خاصة جديدة. إلا أن هناك حاجة في بلدان كثيرة إلى تمويل رسمي خارجي (كالمساعدة الإنمائية الرسمية) لدعم بناء القدرات، وإلى استحداث أطر قانونية مناسبة، وتهيئة الظروف الاجتماعية الاقتصادية المواتية للاستثمار في إدارة الغابات بشكل مستدام. وتواجه بلدان كثيرة نقصا عاما في الأموال، ولا يوجد بها إلا عدد قليل جدا من الاختصاصيين، كما تعاني مشاكل في الاتصال. ونتيجة لذلك، يلزم تعزيز التنفيذ العملي للبرامج الوطنية للغابات ومعايير ومؤشرات إدارة الغابات بشكل مستدام. وعلى النقيض من ذلك، تشير المبادرة المشتركة المتعلقة بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها إلى أن النمو الاقتصادي يحدث في بعض البلدان التي تمر بتنمية اقتصادية سريعة على حساب حفظ البيئة والعدالة الاجتماعية.

(هـ) التعاون الدولي والإقليمي

٢٢ - يسلم عدد كبير من البلدان بالحاجة إلى التعاون الدولي والإقليمي في تحديد الأسباب الأساسية لإزالة الغابات ومعالجتها. وقد بُذلت جهود كبيرة لتنمية ذلك التعاون. ومن أمثلة المبادرات المتصلة بموضوع هذا التقرير ما يلي:

(أ) المبادرة المشتركة المتعلقة بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، التي بدأت في عام ١٩٩٧، والتي اشتملت على أنشطة قائمة على المشاركة جرى الاضطلاع بها على الأصعدة من المحلي إلى الدولي، في سبع مناطق وأيضا على الصعيد العالمي. وقد جرى في إطار هذه المبادرة أيضا إقامة شراكات جديدة بين البلدان والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة؛

(ب) في عام ١٩٩٨ نفذت فنلندا وألمانيا وهندوراس وإندونيسيا وأوغندا والمملكة المتحدة مبادرة البلدان الستة لدعم المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وذلك لاختبار مدى تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات على الصعيد الوطني (أو على الصعيد الاتحادي في حالة من الحالات). واستنادا إلى هذه التجربة،

أُعد دليل يسمى ''دليل الممارسين لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات''؛

(ج) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعطت أستراليا، وألمانيا، وإيران، والبرازيل، وفرنسا، وكندا، وماليزيا، ونيجيريا إشارة البدء لمبادرة بقيادة الحكومات تسمى مبادرة البلدان الثمانية، وتستهدف مساعدة المجتمع الدولي في وضع برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

(د) يمثل هدف المنظمة الدولية للأخشاب المدارية لعام ٢٠٠٠ تجسيدا لالتزام أعضاء تلك المنظمة بالتحرك في أسرع وقت ممكن لضمان أن تكون صادرات الأخشاب المدارية والمنتجات الخشبية مأخوذة من مصادر خاضعة لإدارة مستدامة عن طريق التعاون الدولي والسياسات والبرامج الوطنية، مع الاعتماد على صندوق شراكة بالي باعتباره آلية مالية إضافية؛

(هـ) برنامج عمل مجموعة الثمانية المتعلق بالغابات، الذي يمثل أول تجربة محددة المعالم لتلك المجموعة في العمل معا لصالح غابات العالم، والذي يتضمن تعزيز أو بدء أنشطة ثنائية مع البلدان الشريكة لدعم البرامج الوطنية للغابات؛

(و) يشكل المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا محفلا لتنمية التعاون الإقليمي المتصل بتنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي في أوروبا.

باء - وسائل التنفيذ

(أ) الأموال

٢٣ - يُسلِّم على نطاق واسع بأن عدم توافر الموارد المالية الكافية يشكل عائقا رئيسيا لتنفيذ مقترحات الفريق/المنتدى الحكومي الدولي التي تستهدف مكافحة إزالة الغابات. إلا أنه لا توجد معلومات مفصلة عن التدفقات المالية الراهنة المؤثرة على الغابات. وعلى وجه الخصوص، يصعب التفرقة بين التدفقات المالية التي تكافح بصورة فعالة إزالة الغابات والتدفقات المالية التي قد تشجع على إزالتها (ومن ذلك مثلا الحوافز ذات الآثار السلبية).

٢٤ - ويأتي التمويل الحرجي من مصادر رئيسية ثلاثة: المخصصات الرسمية المحلية؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية الخارجية؛ والقطاع الخاص التجاري (المحلي والأجنبي على السواء). وتبرز إلى الوجود أيضا مصادر تمويل غير ساعية إلى الربح مثل الصناديق الاستئمانية، التي تستهدف أساسا دعم الأنشطة البيئية وأنشطة حفظ الطبيعة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية أو هيئات المجتمع المحلي. وفي جميع المناطق النامية، تُعطَى أولوية عالية

للاستثمار في تنمية الموارد الحرجية، بما في ذلك إنشاء المزارع. وتُعير البلدان النامية أيضا، بصفة عامة، أولوية عالية للصناعات الحرجية واستخدام المنتجات الحرجية وغير ذلك من الأنشطة ذات القيمة المضافة، بينما ظهر مؤخرا لدى الشركاء الخارجيين لهذه البلدان الذين يمدونها بالمساعدة الإنمائية الرسمية اتجاه إلى تفضيل حفظ الموارد الطبيعية.

٢٥ - وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع الغابات من مجموعة متنوعة من البلدان المانحة، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، ما يقدر مجموعه بما يتراوح بين بليون وبليون ونصف دولار في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وهو مبلغ أقل من المبلغ القياسي الذي جرى توفيره في أوائل التسعينات وهو ٢ بليون دولار[٣]. ووفقا لما تقدم ذكره، لا توجد بيانات متاحة لتقييم مدى النجاح في توجيه هذا التمويل نحو مكافحة إزالة الغابات. ويسلم عدد من البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية بأن الاتجاه التزولي لهذه المساعدة من العوامل الهامة المقيدة لتنفيذ مقترحات العمل.

٢٦ - وفي سياق هذا التقرير، تتمثل المسألة الرئيسية فيما إذا كان الدعم المالي متاحا بالقدر الكافي لتنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي بشأن مكافحة إزالة الغابات وتدهورها. ولا تتوافر بيانات دقيقة بما فيه الكفاية للإجابة على هذا السؤال، إلا إذا كان المراد هو الإجابة عليه بدرجة كبيرة من التعميم. وهناك نقص كبير جدا في المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية الآتية من مصادر أخرى غير المساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، يشير تحليل المعلومات المتاحة إلى أن تطوير المؤسسات يميل إلى اجتذاب نسبة من المعونة الخارجية المطلوبة أكبر من النسبة المخصصة للتنمية المستدامة للموارد الحرجية، وأن التقييم والرصد تذهب إليهما أقل نسبة من الموارد المطلوبة. وهناك أيضا تفاوت كبير بين المناطق في مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة.

الجدول ٣

التدفقات المقدرة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع الغابات (التزامات عام ١٩٩٦ بملايين دولارات الولايات المتحدة)[٣]

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦[أ]	١٩٩٧[أ]
الثنائية										
غير المقدمة من الاتحاد الأوروبي	٤٧٠	٣٣٠	٤٣٢	٥٢٢	٤٠١	٣٥٧	٢٨٣	٤٥٨	٥١١	٣٠١
المقدمة من الاتحاد الأوروبي[ب]	٥٠٤	٥٤٨	٦٠٥	٦٣٠	٦٢٤	٥٠٠	٥١٥	٥٣١	٤٦٩	٤٥٦
المجموع	**٩٧٤**	**٨٧٨**	**١ ٠٣٧**	**١ ١٥٢**	**١ ٠٢٥**	**٨٥٨**	**٧٩٨**	**٩٨٩**	**٩٨٠**	**٧٥٧**
المتعددة الأطراف										
مصارف التنمية المتعددة الأطراف	٤٧٠	٣٨٤	٩٠٢	٤٨٧	٩٥٨	٣٠٠	٨٢٠	١٧٧	١٤٨	٢٧١
وكالات الأمم المتحدة	٢٤٩	٢٤٧	٢٤١	٢٤٠	٢٣٠	٢١٢	٢٥٣	٢٣٥	٢٢٠	٢١٧
المجموع	**٧١٩**	**٦٣٢**	**١ ١٤٣**	**٧٢٧**	**١ ١٨٧**	**٥١٢**	**١ ٠٧٢**	**٤١٢**	**٣٦٨**	**٤٨٩**
جميع الجهات المانحة										
المبلغ المقدر	١ ٦٩٢	١ ٥١٠	٢ ١٨٠	١ ٨٧٩	٢ ٢١٢	١ ٣٦٩	١ ٨٧٠	١ ٤٠١	١ ٣٤٩	١ ٢٤٦
الحد الأقصى	١ ٨٦٢	١ ٧٦٤	٢ ٣٩٨	٢ ١٤٧	٢ ٤٨٨	١ ٥٠٦	٢ ١١٦	١ ٥٨٧	١ ٥٥٤	١ ٤٥٨
الحد الأدنى	١ ٥٢٣	١ ٢٥٦	١ ٩٦٢	١ ٦١٠	١ ٩٣٧	١ ٢٣٢	١ ٦٢٤	١ ٢١٥	١ ١٤٣	١ ٠٣٣
باستثناء البنك الدولي	١ ٤٩٥	١ ٣٣٧	١ ٤١٠	١ ٥٩١	١ ٥٢٧	١ ٢٢٦	١ ٢٠٥	١ ٣٢٦	١ ٣٠٩	١ ٠٦٥
البيانات الواردة في استبيان الفاو	١ ٤٢٧		١ ٦٧٨			١ ٦٥٨				

(أ) تتسم تقديرات سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بدرجة أقل من الموثوقية.

(ب) بما في ذلك لجنة الجماعات الأوروبية.

٢٧ - وتشير التحليلات إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة حاليا تمثل، إجمالا، أقل من ٢٠ في المائة من احتياجات التمويل السنوية المقدرة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١[٢].

٢٨ - ويطرأ حاليا تغير على الأدوار التي يؤديها القطاعان العام والخاص في تمويل قطاع الغابات، إذ زاد التمويل المقدم من القطاع الخاص منذ عام ١٩٩١ بنسبة ٦٠ في المائة. وثمة حاجة واضحة إلى بيانات مفصلة توفر معلومات عن التدفقات المالية التي تكافح بفعالية إزالة الغابات، في مقابل التدفقات المالية العامة والخاصة الموجهة إلى قطاع الغابات عموما. وينبغي

إعادة النظر بصورة جذرية، استنادا إلى هذه البيانات، في الاستراتيجيات الموضوعة للأخذ بإدارة الغابات بشكل مستدام، بما في ذلك العمل على إقامة شراكات قوية بين المؤسسات الحكومية والمنشآت الخاصة ووكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤسسات البحوث والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، تساندها سياسات واستراتيجيات وآليات تنظيمية مناسبة. ويلزم أن يصاحب هذه الشراكات زيادة التنسيق بين المنظمات المقدمة للتمويل. وقد جرى التسليم، في الاستراتيجية المنقحة للغابات التي وضعتها مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠٠١، بالحاجة إلى اتباع نُهُج من هذا القبيل.

(ب) نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٢٩ - يوجد في العالم اليوم تراكم غير مسبوق للقدرات التكنولوجية، بما في ذلك التطورات التكنولوجية الكثيرة القابلة للتطبيق المباشر على قطاع الغابات. وهناك تطورات تكنولوجية كثيرة لا تزال مجهولة أو تُستخدم استخداما ناقصا أو يجري تبادلها بصورة غير كافية. وتتضمن الطرق التي اتبعتها بعض البلدان في استخدام تكنولوجيات محددة لمكافحة إزالة الغابات:

(أ) زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم حالة الغطاء الحرجي ونطاقه؛

(ب) استحداث نظم معلومات لتقييم المناطق الحرجية، بما في ذلك استنباط أدوات لتوفير خدمة الإنذار المبكر بشأن تهديدات محددة، مثل النيران؛

(ج) استحداث تكنولوجيات لاستعادة الأخشاب وإعادة تدويرها لتخفيف الضغط على الغابات الطبيعية؛

(د) استنباط طرق أفضل لجمع المحصول ولزراعة الغابات والعناية بها للحد من الآثار البيئية السلبية، مثل أساليب قطع الأشجار الأقل ضررا.

٣٠ - وأبلغ عدد من البلدان عن استحداث نظم معلومات بشأن الموارد الحرجية، ستتيح لمن يهمهم الأمر إمكانية الاتصال بشبكة من المعلومات والأدوات المتعلقة بإدارة الغابات بشكل مستدام. ولكن من الواضح أن هناك حاجة مستمرة إلى جعل فوائد تلك التكنولوجيا متاحة لنطاق أوسع من المستعملين، وإلى مواصلة عملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. كما أن هناك حاجة إلى زيادة تبادل الخبرات والتكنولوجيات بين البلدان النامية، وإلى زيادة استخدام تكنولوجيات السكان الأصليين والمعرفة التقليدية المتصلة بالغابات، حيثما كان ذلك ملائما.

(ج) بناء القدرات

٣١ - تسلم البلدان على نطاق واسع بأهمية إدراك الأسباب المباشرة وغير المباشرة لفقدان الغابات، وبأن من المفهوم أن تلك الأسباب ذات طابع سياسي في معظم الحالات. ولهذا فإن النجاح في تنفيذ مقترحات العمل على الصعيد القطري يتوقف إلى حد بعيد على توافر الإرادة السياسية لدى الحكومات والمجتمع المدني. وقد أُحرز تقدم كبير، دون شك، في تنفيذ بعض مقترحات العمل. فعلى سبيل المثال، وضعت معظم البلدان في السنوات الأخيرة سياسات وطنية متصلة بالغابات، وكثيرا ما كان يجري ذلك عن طريق زيادة الحوار مع مختلف الأطراف صاحبة المصلحة. كما بُذلت جهود كبيرة في سبيل وضع معايير ومؤشرات لإدارة الغابات بشكل مستدام، وهي الجهود التي أسفرت عن بدء تسع عمليات رئيسية تضم - مجتمعةً - أكثر من ١٤٠ بلدا. إلا أن التحليلات تظهر أن إزالة الغابات مستمرة في معظم مناطق العالم (انظر الجدول ١)، وهو ما يدل على أن السياسات الحرجية ما برحت لا تتصدى على الوجه الملائم للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها. وقد يُعزى ذلك جزئيا إلى عدم التوافق الكافي بين سياسات القطاعات المختلفة، وعدم التكامل بين البحوث المتعلقة بالأسباب الأساسية وبين وضع السياسات، وهي مسألة لها أهميتها لفرقة العمل التي أنشأها مؤخرا الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية.

٣٢ - وقد سلم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالحاجة إلى بناء القدرات للمساعدة في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي. ويشمل عدم كفاية القدرة البشرية النقص العام في الموظفين المدربين، كما أن نقص المهارات في مجالات الإدارة والتخطيط والتنفيذ من مواطن الضعف الرئيسية. وتشمل الاحتياجات المحددة التي ذكرتها البلدان:

(أ) برامج بناء القدرات للمجتمعات المحلية بوصفها آلية لزيادة تسويق المنتجات الخشبية المعتمدة؛

(ب) رصد ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمنتجات الخشبية؛

(ج) التشريعات والحقوق المتعلقة بالغابات، والتكنولوجيات الناجحة، والتسويق الدولي والوطني، وأفضل الممارسات في مجال البرامج الوطنية للغابات، والمسائل الداخلة في أكثر من قطاع ومسائل قطاع الغابات؛

(د) تعزيز المؤسسات العاملة في مجال وضع السياسات وتنفيذها؛

(هـ) تطبيق معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد وحدة إدارة الغابات.

٣٣ - وما برحت المنظمات الدولية، بما فيها أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، تضطلع بدور رئيسي في بناء القدرة في هذه المجالات. إلا أنه يتضح من سياق هذا التقرير أن النجاح في مكافحة إزالة الغابات يتطلب بوضوح تعزيز قدرة البلدان على تحليل الأسباب الأساسية لإزالة الغابات، وعلى وضع سياسات وطنية استجابة لنتائج هذه التحليلات. وهناك حاجة واضحة أيضا إلى نشر المبادرات الناجحة في هذه المجالات والتوعية بها على نطاق أوسع.

رابعا - الاستنتاجات

٣٤ - أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ كثير من مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي بشأن مكافحة إزالة الغابات وتدهورها. وقد قامت بعض البلدان بتحليل الأسباب الأساسية لإزالة الغابات، وحصلت في هذا المسعى على الدعم من مبادرات دولية والتعاون الدولي، وعلى المساعدة التقنية من منظمات البحوث والمنظمات غير الحكومية. ويلزم بذل جهود إضافية لتحديد الأسباب الأساسية بمزيد من التفصيل. كما يلزم على وجه الخصوص بناء القدرة داخل البلدان على إجراء هذه التحليلات على الصعيد القطري.

٣٥ - وقد أُحرز تقدم كبير في وضع سياسات وطنية متصلة بالغابات، وكثيرا ما كان يجري ذلك بمشاركة طائفة أكبر من الجهات المعنية بالأمر. وقامت بلدان كثيرة بوضع برامج وطنية جديدة في مجال الغابات. كما قامت بلدان عديدة بوضع استراتيجيات جديدة أو خطط رئيسية جديدة للغابات، استنادا في أغلب الأحيان إلى نتائج الاستشعار من بعد وتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية وعمليات الجرد الجديدة للغابات. وفوض عدد من البلدان أيضا قدرا كبيرا من مسؤولية التنفيذ لسلطات الأقاليم أو السلطات المحلية. أما مدى كون عمليات وضع تلك السياسات قد تمت على سبيل التنفيذ المباشر لمقترحات الفريق/ المنتدى الحكومي الدولي فهو أمر أقل وضوحا. ومع ذلك فقد أبلغت بضعة بلدان بالتفصيل عن التقدم الذي أُحرز في تنفيذ المقترحات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، ويتضح من هذه التقييمات أن بعض البلدان واثقة من أنها أحرزت تقدما كبيرا في التنفيذ.

٣٦ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال المساحة الكلية للغابات تتقلص في معظم مناطق العالم. ورغم إنشاء مساحات كبيرة من الغابات المزروعة، الذي كثيرا ما كان يأتي في أعقاب استثمارات ضخمة من جانب القطاع الخاص، لا يوجد دليل يُذكر على أن إزالة الغابات وتدهور الغابات الطبيعية قد تقلصا نتيجة لذلك. بل إن الأدلة تشير إلى أن

إنشاء المزارع الحرجية في بعض البلدان قد يكون من العوامل الرئيسية المؤدية إلى فقدان الغابات الطبيعية.

٣٧ - ويدل استمرار تقلص المساحة الحرجية الطبيعية إما على أن مقترحات العمل المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي لا يجري تنفيذها بصورة فعالة، أو على أن تنفيذها الناجح لا تترتب عليه الآثار المنشودة. وانعدام أي عملية نظامية للرصد والتقييم يعرقل كثيرا تقييم مدى تنفيذ مقترحات العمل. ولهذا فإن استحداث عملية من هذا القبيل ينبغي أن يكون أولوية عليا في السنوات المقبلة. وعلى النقيض من ذلك، جرى إحراز تقدم كبير في وضع معايير ومؤشرات لإدارة الغابات بشكل مستدام، في أعقاب بدء عدد من العمليات العالمية والإقليمية خلال العقدين الماضيين. وقد أدى النقاش الذي أثارته هذه العمليات، دون شك، إلى تركيز الانتباه على قضايا الغابات، وهو نقاش صاحبته زيادة عامة في الوعي الجماهيري بإزالة الغابات وآثارها. إلا أن التنفيذ العملي للمعايير والمؤشرات لا يزال في مرحلة مبكرة نسبيا، وبالتالي فهو لا يوفر دليلا يُذكر على حدوث أي تحسن في حالة الموارد الحرجية.

٣٨ - ومن الواضح أن هناك تفاوت بين البلدان في مدى ما أحرزته من نمو في تنفيذ مقترحات العمل. ولذا فإن هناك حاجة إلى حشد الإرادة السياسية، ليس لتنفيذ المقترحات فحسب، ولكن أيضا لإجراء فحص دقيق لحالة الموارد الحرجية واتجاهاتها، والأسباب الأساسية للتغير في نطاق الغابات وأحوالها. وفي هذا السياق، يمثل عدم وجود نُهُج مناسبة لتقييم مدى تدهور الغابات، في مقابل فقدان الغطاء الحرجي، مشكلة رئيسية.

٣٩ - ورغم أنه أُحرز تقدم في تحليل الأسباب الأساسية لإزالة الغابات، فلا يبدو أن نتائج هذه التحليلات قد أسهمت إسهاما كبيرا فيما جرى القيام به من عمليات وضع السياسات. لهذا فإن المكافحة الناجحة لإزالة الغابات تتطلب بإلحاح إدماج نتائج البحوث في السياسات الوطنية. وفضلا عن ذلك، لم تستطع بلدان كثيرة تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعتها. والأسباب الرئيسية لذلك، وفقا لما ورد في كل التقارير الوطنية تقريبا، هي نقص الأموال والموظفين المؤهلين والمدربين بصورة جيدة. فكثير من البلدان النامية في حاجة إلى المزيد من الدعم المالي وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات. ومع تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لقطاع الغابات، سيلزم استحداث نُهُج جديدة لتدبير المزيد من الموارد المالية على الصعيد الوطني. ويلزم أيضا استخدام الأموال المتاحة بكفاءة. ومن الممكن أن تسهم زيادة التنسيق بين الجهات المانحة على الصعيد الوطني إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف.

٤٠ - وقد حدد هذا التقرير ثلاث مسائل رئيسية ناشئة، هي إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، وحرائق الغابات، والإعانات ذات الآثار السلبية. ويُقترح أن يركز منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على التصدي لتلك العوامل المسببة لإزالة الغابات وتدهورها.

خامسا - مقترحات مطروحة لينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثانية

٤١ - قد يود منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثانية أن:

(أ) يدعو الأوساط المانحة إلى دعم أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات في وضع برنامج لبناء القدرة في البلدان النامية يمكِّنها من تقييم الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها، ودمج نتائج البحوث في المبادرات الوطنية المتعلقة برسم السياسة العامة؛

(ب) يدعو الدوائر المانحة إلى دعم البلدان النامية في التنبؤ بحرائق الغابات والتعامل مع آثارها، بوسائل منها، مثلا، الفريق العامل المعني بحرائق البراري الذي أنشأته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية؛

(ج) يركز على وضع إجراءات محددة للتصدي لعدم إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وحرائق الغابات والإعانات ذات الآثار السلبية، لأنها تغدو أسبابا رئيسية لإزالة الغابات وتدهورها في كثير من البلدان؛

(د) يطلب إلى فريق الخبراء المخصص المعني بالتمويل، المقرر إنشاؤه في الدورة الثانية، أن يقوم بما يلي:

'١' إجراء فحص دقيق للإعانات الحكومية التي تشجع على تدمير الغابات وتدهورها، واقتراح إجراءات لكي يتبعها المنتدى في معالجة هذا الموضوع؛

'٢' النظر في إمكانية العمل بآلية لتبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب بشأن الأموال المتاحة على الصعيد الوطني وبآليات مبتكرة أخرى لتمويل إجراءات مكافحة إزالة الغابات وتدهورها.

الحواشي

(١) Verolme HJH, Mankin WE, Ozinga S, Ryder S. *Keeping the promise? A review of NGOs and IPOs of the implementation of the UN intergovernmental panel on forests*. Biodiversity Action Network, Washington USA 2000. Also available at http://www.forestpolicy.org.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) Madhvani, A. An Assessment of Data on ODA Financial Flows in the Forest Sector. Overseas Development Institute, London, 1999.

المرفق

ملخص للتقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

مقترح العمل	الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ
ألف – تنفيذ القرارات المتعلقة بالغابات على الصعيد الوطني	
أولا – دراسة وتحليل الأسباب التاريخية والأساسية لإزالة الغابات وتدهورها.	لم ترد في التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إشارة إلى أي إجراءات.
	أفادت في الاستبيان نسبة تبلغ ٥٠ في المائة تقريبا من البلدان أنها أجرت شكلا ما من أشكال التحليل.
	استندت المبادرة المشتركة المتعلقة بالتصدي للأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها في تحليلها للأسباب الأساسية إلى ٤٠ من دراسات الحالة الجديدة والموجودة الواردة من أكثر من ٣٠ بلدا، وهي الدراسات التي عرضت مواجيز لها في حلقة عمل عالمية وفي مجموعة من حلقات العمل الإقليمية. واستندت دراسات الحالة إلى الإطار التشخيصي الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات.
	ركزت البحوث التي أجراها مركز البحوث الحرجية الدولية بشأن هذا الموضوع على إندونيسيا وبوليفيا والكاميرون والجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وأمريكا الوسطى.
	أدت القرارات التي اعتُمدت في المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا إلى بدء تعاون تقني وعلمي موسع يركز على الأسباب الأساسية لإزالة الغابات وتدهورها على الصعيدين الوطني والإقليمي مع الاعتماد على الرصد الدائم وشبكات المواقع الأمامية الدائمة.
ثانيا – توفير معلومات عن الأسباب الأساسية لإزالة الغابات.	قدمت معلومات عن أسباب إزالة الغابات في نحو ١٠ في المائة من التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، إلا أن الأسباب **الأساسية** لإزالة الغابات وتدهورها لم ترد إليها إشارة تذكر.
	وفرت المبادرة المتعلقة بالأسباب الأساسية معلومات عن ٤٠ دراسة حالة إفرادية واردة من ٣٠ بلدا.
	بدأت مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية العمل في مبادرة تعاونية للنظر في زيادة استخدام الاستشعار من بعد كأداة لجرد الغابات وتقييمها ورصدها وإدارتها.
	نشر مركز البحوث الحرجية الدولية عددا من الكتب والتقارير حول هذا الموضوع.
	يوفر تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠٠٠ الذي أصدرته الفاو معلومات عن الأسباب الأساسية واردة في التقارير القطرية.

مقترح العمل	الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ
	أدت منظمات غير حكومية (مثل معهد الموارد العالمية، والصندوق العالمي للأحياء البرية، ومعهد التنمية فيما وراء البحار، ومنظمة ''غرين بيس'' الدولية) ومنظمات حكومية دولية مثل الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دورا رئيسيا في توعية المجتمع بأكمله بأهمية القضايا المتصلة بإزالة الغابات وتدهورها.
	تتوافر معلومات من خلال أنشطة تقديم التقارير والنشر وتوعية الجماهير التي يضطلع بها المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، وتشمل هذه المعلومات نتائج أنشطة الرصد التي تنشرها سنويا اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمفوضية الأوروبية؛ وأُنشئت على شبكة الإنترنت قاعدة بيانات غير مركزية تحتوي على إحصائيات لحرائق الغابات وعلى بحوث في موضوع النظم الإيكولوجية الحرجية (تتضمن ١ ١٩٨ مؤسسة وعالما ومشروعا).
ثالثا – تعزيز الدور الذي تؤديه المزارع الحرجية في إدارة الغابات بشكل مستدام.	أُشير إلى إجراءات ذات صلة في ٢٥ في المائة من التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، معظمها في سياق زيادة مساحات المزارع الحرجية. إلا أن مدى نجاح هذه المزارع في الحد من إزالة الغابات وتدهورها لا يُوجَّه إليه إلا اهتمام ضئيل جدا.
	أشار تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠٠٠ إلى أن متوسط معدل إنشاء المزارع الحرجية الناجحة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ كان بواقع ٣,١ ملايين هكتار في السنة. وكانت نصف المساحة المستزرعة الجديدة مقامة على أرض جرى تحويلها من غابات طبيعية. (أي إعادة التحريج على أراضي أُزيلت من عليها غابات طبيعية).
	لدى التصدي لمقترح العمل هذا، سلطت المبادرة المتعلقة بالأسباب الأساسية على الدور السلبي الذي يمكن أن تؤديه المزارع الحرجية في إزالة الغابات وتدهورها، مثل الاستعاضة عن الغابات الأصلية وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية.
رابعا – تقييم الاتجاهات الطويلة الأجل لعرض الأخشاب والطلب عليها.	لم ترد إشارة إلى إجراءات ذات صلة في التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة.
	تقوم منظمة الأغذية والزراعة كل سنتين بإعداد التقرير المتعلق بحالة غابات العالم، مشفوعا بدراسات إقليمية تركز على التوقعات وتتضمن إحصائيات عن الإنتاج والواردات والصادرات والاستهلاك حسب نوع المنتج والبلد (وكذلك المنطقة). وفي تقرير عام ٢٠٠١، ورد تقييم للاتجاهات التي كانت سائدة طيلة التسعينات استندت الفاو في وضعه إلى تقييمات مختلفة صادرة عنها وعن المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

مقترح العمل	الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ
خامسا – وضع سياسات وآليات وطنية لدعم إدارة الغابات بشكل مستدام.	وردت إشارة إلى إجراءات ذات صلة في ٤٥ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة. تشير الأدلة المنقولة عن المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمبادرة المتعلقة بالأسباب الأساسية إلى أن معظم البلدان قد وضعت سياسات وطنية تتصل بالغابات في السنوات الأخيرة، رغم أن ذلك لم يكن يشمل دائما مشاركة طائفة عريضة من أصحاب المصلحة.
سادسا – تحسين التعاون والتنسيق والشراكات دعما لإدارة الغابات بشكل مستدام في إطار برنامج وطني للغابات.	وردت إشارة إلى إجراءات ذات صلة في ٣٨ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، رغم أنه لم يكن يُشار دائما إلى البرامج الوطنية للغابات بصورة صريحة. إلا أن المعلومات المتعلقة بدرجة مشاركة أصحاب المصلحة كثيرا ما تكون محدودة جدا. رغم أن معظم البلدان لديها برامج وطنية للغابات تتفاوت مراحل تطورها، فإن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها الفاو تشير إلى أن هذه البرامج لا تنفذ حاليا إلا في ٤٤ في المائة من البلدان؛ وقد تعثرت بلدان كثيرة في هذا المضمار بسبب نقص الموارد البشرية والمؤسسية والمالية، فضلا عن عدم وجود سياسات مناسبة وتنسيق كاف وآليات ملائمة للمشاركة الجماهيرية. أنشأت اللجنة المعنية بالتكنولوجيا والإدارة والتدريب في مجال الغابات المشتركة بين الفاو واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة العمل الدولية فريقا من الاختصاصيين يُعنى بالمشاركة والشراكة في مجال الغابات، لكي يتولى توضيح مفهوم المشاركة ويضع إطارا مفاهيميا.
سابعا – رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج وطني للغابات، بما في ذلك استعمال معايير ومؤشرات، والإبلاغ عن ذلك التقدم.	وردت إشارة إلى إجراءات ذات صلة في ٣٥ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، رغم أن البرامج الوطنية للغابات لم يكن يُشار إليها دائما بصورة صريحة. يشارك ما لا يقل عن ١٤٠ بلدا في واحدة على الأقل من العمليات الرئيسية التسع المعنية بالمعايير والمؤشرات، والتي تشمل المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والمبادرات التالية: المنطقة الأفريقية الجافة، ومبادرة عموم أوروبا، ومونتريال، وتارابوتو، وليباتيريك. وضعت مجموعة الثماني برنامج عمل بشأن الغابات، يتضمن إنشاء عملية تضم أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بشأن تطبيق المعايير والمؤشرات. وحدد المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا آليات مناسبة للمشاركة تشمل جميع الأطراف المهتمة باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر البرامج الوطنية للغابات في سياق يشمل أوروبا كلها، ونجح في التوصل إلى فهم مشترك لتلك السياسات في هذا السياق.

مقترح العمل	الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ
ثامنا – إشراك جميع الأطراف المهتمة في البحوث المتعلقة بالغابات	وردت إشارة إلى إجراءات ذات صلة في ١٠ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، رغم أنه لم ترد إلا معلومات قليلة عن نسبة الأطراف المهتمة التي جرى إشراكها في البحوث. أنشأ الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية فرقة عمل لتعزيز التفاعل بين علم الحراجة والسياسة الحرجية. والعمل جارٍ حاليا في هذا الصدد؛ ويتمثل النهج المتبع حاليا في تحديد عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ دراسة حالة من جميع أنحاء العالم تصف الكيفية التي أثرت بها نتائج البحوث بنجاح في السياسات المتعلقة بالغابات.
تاسعا – الأخذ بحوافز إيجابية للمساعدة في مكافحة إزالة الغابات وتدهورها	وردت إشارة إلى عدد قليل من الإجراءات ذات الصلة في التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، وتشير معظم الحوافز التي ذكرت إلى إنشاء مزارع حرجية. إلا أن هناك تسليما واسع النطاق بالدور الذي يؤديه إصدار الرخص في توفير هذه الحوافز. وتشير النتائج التي خلص إليها الاستبيان إلى أن أقل من ٢٠ في المائة من البلدان توفر حوافز. وفر استعراض أجرته الفاو معلومات عن صناديق وطنية للغابات في ٤١ بلدا، وهي معلومات تشير إلى أن عددا كبيرا من هذه البلدان قد أنشأ هذه الصناديق لتوفير درجة ما من الاستمرارية المؤكدة في تمويل قطاعاتها الحرجية. تحول بعض البلدان، منها كوستاريكا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، جزءا من الإيرادات التي تحققها من الإمداد بالمياه وتوليد الطاقة الكهرمائية لتمويل برامج إدارة الغابات في المساقط المائية. وقد وسعت كوستاريكا من هذا المفهوم ليشمل تدبير إيرادات من الضرائب المفروضة على الطاقة ودفع تعويضات لملاك الأرض التابعين للقطاع الخاص مقابل حفظ وإدارة الغابات الموجودة على أراضيهم. جرى إحراز تقدم كبير في تكوين توافق في الآراء على تمويل إدارة الغابات بشكل مستدام عن طريق عملية دولية تتناول استراتيجيات تمويل إدارة الغابات بشكل مستدام (عقدت حلقات عمل بهذا الشأن في بريتوريا، ١٩٩٦؛ وكرويدون بالمملكة المتحدة، ١٩٩٩؛ وأوسلو، ٢٠٠١).
عاشرا – وضع سياسات تستهدف ضمان حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين.	لم يُشَر في التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إلا إلى عدد قليل جدا من الإجراءات ذات الصلة. وتشير النتائج المستخلصة من الاستبيان إلى أن نحو ٥٠ في المائة من البلدان قد استحدثت آليات لتحسين إمكانية حيازة الأراضي واستعمال موارد الغابات بصورة مستدامة. طرأت تحسينات كثيرة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بضمان الحيازة. وهو موضوع كان محور تركيز كثير من المبادرات الدولية،

مقترح العمل	الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ
	مثل إعلان بوغور (إندونيسيا) بشأن إصلاح نظم مساحة الأراضي وبيان بوتسدام بشأن التنمية الريفية.
	فضلا عن ذلك، بدأ العديد من مؤسسات التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف حملات بشأن ضمان الحيازة وتنفيذ برامج جديدة بشأن سياسات الأراضي وإدارتها ومسحها.
	استحدث المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا أداة مشتركة لعموم أوروبا تستهدف مواصلة تشجيع إدارة الغابات بشكل مستدام في أوروبا عن طريق ترجمة الالتزامات الدولية إلى خطط وممارسات في مجال إدارة الغابات.

باء – التعاون الدولي في توفير المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

حادي عشر – تنفيذ تدابير تستهدف معالجة مشكلة الديون الخارجية.	جرى حسم ديون تبلغ ١٥٩ مليون دولار تقريبا بتحويلها إلى تمويل الاستثمارات المخصصة لحماية الطبيعة التي تركز على الغابات.
	وفي عام ١٩٩٨، سنت الولايات المتحدة قانونا يسمى قانون حفظ الغابات المدارية يتيح للبلدن النامية إعادة هيكلة الديون المستحقة عليها لدى الولايات المتحدة في مقابل قيامها بإجراءات لدعم حفظ الغابات المدارية.
	تشير النتائج المستخلصة من الاستبيان إلى أن أقلية من البلدان (أقل من ٣٠ في المائة) قد أجرت تحليلا لآثار الديون الخارجية واستطلعت طُرقا مبتكرة للتمويل.
ثاني عشر – دعم وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الغابات بشكل مستدام.	سلطت المبادرة المتعلقة بالأسباب الأساسية الضوء على كثير من الإجراءات المحددة، منها إنشاء برامج بحثية ومشاريع صغيرة يتولى توجيهها المجتمع المحلي، وزيادة بناء القدرة على تسويق المنتجات الحرجية المعتمدة المستقلة التي ينتجها الغير، ووضع السياسات، وتهيئة بيئة مواتية لضمان فعالية إدارة المجتمع المحلي للغابات.
	قامت بلدان أعضاء في مجموعة الثمانية بتوسيع نطاق الأنشطة فيها لتشمل تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الغابات بشكل مستدام.
	اضطلعت وحدة الحراجة المجتمعية التابعة للفاو بدور رئيسي في دعم مشاركة المجتمع المحلي عن طريق التوجيه التقني وبناء القدرات ونشر المعلومات.
	شكل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة فريقا عاملا معنيا بمشاركة المجتمع المحلي في إدارة الغابات لاستخلاص دروس من التجارب الميدانية وتطبيقها، وإقناع الحكومات والوكالات المانحة بأن تصبح أكثر تجاوبا مع جهود حفظ الطبيعية التي يبذلها المجتمع المحلي.
	أصبحت مشاركة المجتمع المحلي في بعض البلدان حاليا جزءا راسخا لا يتجزأ من إطار إدارة الغابات، إلا أن بلدانا كثيرة لا تزال في بواكير

مقترح العمل	الإجراءات المتخذة في سبيل التنفيذ
	عهدها مع الأخذ بأشكال من الحراجة المجتمعية تتلاءم مع الأحوال السائدة فيها.
جيم – المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف والصكوك	
ثالث عشر – تحليل آثار الديون الخارجية على إزالة الغابات وتدهورها.	نظم برنامج الغابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز البحوث الحرجية الدولية مجموعة من حلقات العمل (في بريتوريا وكرويدون وأوسلو) تناولت بالفحص المتعمق مسألة تمويل إدارة الغابات بشكل مستدام؛ وأسهمت طائفة عريضة من المنظمات الدولية في هذه الاجتماعات التي استكشفت بصورة صريحة طرقا ومخططات مالية مبتكرة لمساعدة البلدان على تعزيز إدارة الغابات بشكل مستدام. اضطلعت مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات، منها معهد كريستيان ميتشيلسين، ومعهد الدراسات الإنمائية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومعهد الموارد العالمية، بتحليل لآثار الديون الخارجية على إزالة الغابات.
رابع عشر – دراسة الصلة بين قضايا حيازة الأراضي وإزالة الغابات وتدهورها.	يعمل عدد من المنظمات في هذا المجال، منها مركز البحوث الحرجية الدولية، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، والبنك الدولي، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وتحديدا برنامج الغابات التابع له)؛ وقد جرى نشر النتائج في تقارير ومنشورات.